

روضة الطالبين وعمدة المفتين

وأبو حنيفة رضي الله عنهما وعليه ينطبق قول جمهور أصحابنا أن الاجارة تمليك المنافع بعوض ويشبه أن لا يكون هذا خلافا محققا لان الاول لا يقول العين مملوكة بالاجارة كالمبيع ومن قال بالثاني لا يقطع النظر عن العين الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة فيه طرفان الطرف الأول فيما يقتضي اللفظ دخوله في العقد وضعا أو عرفا وما يلزم المتكاريبين إتماما له ومساائله مقسومة على الانواع الثلاثة المذكورة في شرط العلم بالمنفعة النوع الأول استئجار الآدمي وفيه فصلان الأول الاستئجار للحضانه وحدها وللارضاع وحده جائز وكذا لهما معا كما سبق وذكرنا أن المستحق بالاجارة للارضاع ما هو وأما الحضانه فهي حفظ الصبي وتعهد به بغسله وغسل رأسه وثيابه وخرقه وتطهيره من النجاسات ودهنه وكحله وإضجاءه في مهده وربطه وتحريكه في المهد لينام وإذا أطلق الاستئجار لأحدهما ولم ينف الآخر ففي استتباع الآخر ثلاثة أوجه أصحها منع الاستتباع والثاني إثباته للعاده بتلازمهما والثالث يستتبع الارضاع الحضانه ولا عكس فإن أتبعنا فيهما أو شرطهما فانقطع اللبن فثلاثة أوجه مبنية على أن المعقود عليه في هذه الاجارة ماذا أحدها أنه اللبن والحضانه تابعه فعلى هذا يفسخ العقد بانقطاعه والثاني الحضانه واللبن تابع فعلى هذا لا يفسخ العقد لكن للمستأجر الخيار لأنه عيب وأصحهما المعقود عليه كلاهما لأنهما مقصودان فعلى هذا يفسخ العقد في الارضاع ويسقط قسطه من الأجرة وفي الحضانه قولا تفريق الصفقة